

المقدمة

يعرض هذا التقرير نتائج الرقابة التي أُجريت في سلطات الحكم المحليّ في سنة 2017، ويتناول تشكيلة من المواضيع الشاملة والمحدّدة، على حدّ سواء.

من المعروف أنّ ديوان مراقب الدولة يعمل على تنفيذ إجراءات الفحص والرقابة العميقة، الجوهريّة، المهنيّة والنزيهة، وعلى نشر تقارير رقابة موضوعيّة، فعّالة تعالج جذور الأحداث وتحلّل أداء الخاضعين للرقابة تحليلاً عميقاً.

تطلّب إعداد هذا التقرير، مثله مثل التقارير السابقة، جهوداً جمّة من جانب موظّفي مكتب مراقب الدولة، الذين عملوا على إعداده بحرص، بدقّة ومهنيّة، وقاموا بالعديد من إجراءات الرقابة كما ينبغي. وعلى هذا أوّجه لهم خالص شكري وتقديري.

يعكس التقرير الرؤية والأهداف التي حدّدها منذ أن تولّيت مهامّ منصبتي، بما فيها ضمان حقوق المواطن، ضمان جودة حياته، تعزيز المساواة، تذيوت معايير سليمة في الحكم والإدارة العامّة، حماية سيادة القانون، إنفاذ أحكام القانون وتوزيع موارد السلطة على قدم المساواة وبنزاهة وفق أحكام القانون. كما يشمل التقرير متابعة إصلاح النواقص التي بيّنتها إجراءات رقابة سابقة.

تناولت الرقابة في السلطات المحليّة التي خضعت للرقابة إجراءات الشراء والتعاقدات، تخصيص الأراضي وإدارتها، تقديم الدعم، الإلزام بدفع ضريبة الأرنونا وقبول الموظّفين للعمل.

تدلّ النواقص التي تبيّنت في الرقابة، والتي كان بعضها خطيرًا، على أداء منقوص في بعض السلطات المحليّة التي تمّ فحصها، لدرجة وجود مخاوف من انتهاك مبادئ الإدارة السليمة، المساواة، النجاعة والتوفير التي تُلزم السلطات المحليّة.

بالمصلحة العامة. في أعقاب هذه الإخفاقات تبين وجود مخاوف بشأن ثبات وسمود
البنائات التي بُنيت في إطار المشروع.

بلدية طبريا: تشير نتائج الرقابة إلى نواقص خطيرة، وأهمها مخالفات خطيرة في إدارة
أموال البلدية؛ عدم معالجة البلدية للنواقص التي أشارت إليها هيئات الرقابة وتحويل
غير مشروع لأموال البلدية.

بلدية بيت شيمش: في المتابعة التي أجراها ديوان مراقب الدولة في ما يتعلق بإدارة
القوى العاملة في بلدية بيت شيمش، أثرت نواقص، بعضها خطير، وبعضها حتى في
مجال النزاهة. النواقص خطيرة بشكل خاص نظراً لأن جزءاً كبيراً منها قد تبين بالفعل
في الرقابة السابقة التي أجريت في البلدية. ولكن، وعلى الرغم من مرور ست سنوات
على الرقابة السابقة، إلا إن البلدية تجاهلت النواقص التي تبين فيها ولم تحرص على
إصلاحها. كما تبين أيضاً ظاهرة مقلقة وخطيرة: أبلغت البلدية عن إصلاح النواقص،
ولكن خلال المتابعة التي أجريت، تبين أن معظم النواقص لم يتم إصلاحها.

بلدية صفد: تشير نتائج الفحص إلى أخطاء وإخفاقات في بلدية صفد، خاصة في ما
يتعلق بالتعامل غزو أصحاب الأعمال المناطق العامة الواقعة ضمن منطقة نفوذ البلدية،
إلى حدّ التجاهل عن عمد للانتهاكات الخطيرة في هذه المسألة. تشير النتائج إلى
عجز البلدية، استخفافها بالموارد العامة وإلى إلحاق الأضرار بالمصلحة العامة.

مجلس الرينة المحلي: تشير نتائج الرقابة الخطيرة التي أُجريت في المجلس المحلي
إلى انتهاك متواصل للمبادئ الأساسية لسيادة القانون. من بين ما كشفت عنه
الرقابة، تبين أن المسؤولين في المجلس لم يؤدوا واجباتهم بشكل لائق؛ أن رئيس
المجلس وكبار الموظفين تصرفوا مع وجود شكوك حول تضارب المصالح، من دون
الإعلان عن ذلك ومن دون العمل على إلغاء هذه المخاوف؛ وأن المجلس تصرف بطريقة
غير سليمة وغير مسؤولة من الناحية المالية.

المجلس المحلي بنير يعكوف: خلال الفترة ذات الصلة بهذا التقرير، كان عمل
المجلس منقوصاً، وسادت فيه ثقافة الخلل الإداري، لدرجة وجود مخاوف من انتهاك
النزاهة. في بعض المواضيع، تصرف أعضاء المجلس ورئيسه بصورة غير مشروعة، وهذا

ינעלّق، أبعًا، بتوظيف الأفارب، توفير الدعم وتخصيص الأراضي بصورة غير مشروعة، ووجود أعضاء منتخبين في تضارب المصالح.

اللجنة المحليّة للتخطيط والبناء كرايوت: تشير نتائج الرقابة إلى إخفاقات خطيرة في طريقة تعامل اللجنة مع موضوع ترخيص البناء وتنفيذ قوانين التخطيط والبناء في منطقة التخطيط الواقعة في نطاق مسؤوليتها. انعكست الإخفاقات في منح تراخيص بناء بشكل مخالف للقانون، امتناع اللجنة عن اتّخاذ خطوات إنفاذ القانون ضدّ مرتكبي مخالفات البناء في منطقة التخطيط الواقعة ضمن مسؤوليتها، وفي محاولتها إضفاء الشرعية على مخالفات البناء بشكل غير قانوني.

يلفت مراقب الدولة انتباه المستشار القضائي للحكومة إلى النتائج الواردة في هذا التقرير، والتي تثير المخاوف من المسّ بالنزاهة.

من واجب الهيئات الخاضعة للرقابة أن تعمل بسرعة وبنجاعة لإصلاح النواقص المذكورة في هذا التقرير، بهدف النهوض بالخدمة العامّة في إسرائيل، تحسين جودة حياة سكّانها وجودة البيئة. يؤكّد ديوان مراقب الدولة، بشكل خاصّ، على متابعة إصلاح النواقص الواردة في تقاريره، وسيستمرّ هذا التوجّه.

يوسف حاييم شفير، قاض (متقاعد)

مراقب الدولة

ومندوب شكاوى الجمهور

أورشليم القدس، تشرين الثاني 2017